منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية

United Nation industrial development Organization

UNIDO

د.تهاني باقازي

هي وكالة متخصصة في منظمة الأمم المتحدة، ومقرها في فيينا - النمسا.

أهداف المنظمة

1. تعزيز وتسريع التنمية الصناعية في الدول النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية
2. تعزيز التعاون الصناعي الدولي.

أعمال منظمة التنمية الصناعية :

- تشجيع التنمية الصناعية المستدامة في البلدان ذات الاقتصادات النامية أو المارة بمرحلة انتقالية.
- تسخير القوى المشتركة للحكومات والقطاع الخاص لتشجيع الإنتاج الصناعي القادر على المنافسة، وتعمل على إقامة شراكات صناعية دولية
- تشجيع التنمية الصناعية المنصفة اجتماعيا والسليمة بيئيا.
- تحليل الاتجاهات، ونشر المعلومات وتنسيق الأنشطة في تنميتها الصناعية.
- يوفر التعاون التقني للدول النامية لتنفيذ خطط التنمية المستدامة من أجل التصنيع في قطاعاتها، التعاونية العامة والخاصة.

نهج منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) :

- دعم تطوير نظام سليم لإدارة المخاطر على المستوى القُطري عن طريق مساعدة الأطراف المعنية على التقيد باللوائح الفنية بهدف تعزيز شفافية إجراءات التجارة
- مساعدة كيانات الفحص والتفتيش والاعتماد في الحصول على شهادات اعتماد معترف بها دولياً، مما يُمكنها من تقديم خدماتها إلى العملاء بأسعار منافسة. حيث يؤدي ذلك إلى خفض تكلفة الإنتاج على الشركات المحلية، ويحد من حالات التأخير على الحدود

- تعزيز نقاط الاستعلام لدى منظمة التجارة العالمية بشأن الحواجز التقنية للتجارة Technical Barriers to Trade (TBT)
والتدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية
Sanitary and Phytosanitary Measures SPS
والإبقاء على نشاطها في جميع أرجاء المناطق النامية عن طريق تغذيتها بمعلومات جديدة حول متطلبات اتفاقية تيسير التجارة، وإتاحة وصول الأطراف المنخرطة بالأنشطة التجارية إلى قاعدة بيانات دقيقة ومُحدثة

- دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم SMEs بغية التغلب على المشكلات ذات الصلة بالحواجز التقنية للتجارة والتدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية عن طريق معالجة أي متطلب من متطلبات الجودة ضمن سلسة قيمة معينة. فهذا من شأنه الحد من المسافة الاقتصادية التي تقطعها السلع للوصول إلى أسواقها.

- تحليل أسباب رفض السلع على الحدود ونشر النتائج في تقارير الامتثال لمعايير التجارة Trade Standards Compliance” Reports TSCRs التي تُحدد وتعالج العراقيل الخانقة بهدف دفع عجلة تيسير التجارة

1. توفر حالات الرفض مؤشرا جيدا على تحديات الامتثال للمعايير التجارية الرئيسية، القيمة المقدرة لرفض الواردات أقل من المتوقع
2. يتعين على المصدرين أيضا تلبية متطلبات شركات الشراء / الاستيراد ، بما في ذلك المعايير الخاصة. وتؤدي ثقة المشترين من الشركات في قدرة البلدان المصدرة والمنتجين المحليين على الامتثال دورا هاما في قراراتهم المتعلقة بالمصادر.

3. تمثل مؤشرات القدرة على الامتثال للمعايير التجارية TSCCI المقترحة حديثا خطوة أولى في هذا الاتجاه.
4. هناك حاجة إلى استنباط نموذج للتكاليف والعوائد يوفر التوجيه للشركاء الإنمائيين بشأن المجالات التي يكون فيها الاستثمار في بناء القدرات التجارية مجزيا للغاية، مما يسمح بتحسين المساءلة وفعالية المساعدة التقنية.
5. وستستمر تحديات الامتثال للمعايير التجارية التي تواجهها البلدان النامية في التغير بمرور الوقت، وتسلط تقارير الدعم التقني والتكنولوجية الضوء على هذه "القضايا الناشئة".

وضعت اليونيدو بصمات امتثال للمعايير التجارية لعدد من البلدان المختارة. وتمثل هذه الأطر صحائف وقائع قطرية تقدم لمحة عن التحديات التي تواجهها بلدان مختارة للامتثال لمتطلبات أسواق التصدير في تجارة الأغذية الزراعية.

قاعدة البيانات

https://stat.unido.org/?_ga=2.161345341.144861885.1694170444-702325609.1693890111

مؤشر التنافسية الصناعية

https://stat.unido.org/database/CIP%20-%20Competitive%20Industrial%20Performance%20Index;jsessionid=CC3557D45572E072A329CEB9443FBA31

أمثلة على أعمال المنظمة

مصر

- تأسس مكتب "اليونيدو" الإقليمي في القاهرة عام 1999، بالتعاون مع وزارة التجارة والصناعة.
- تعمل منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية «اليونيدو» على تنفيذ 11 مشروعًا في مصر فى قطاعات مختلفة عام 2019 .
- خطة العمل المستقبلية ترتكز على زيادة معدلات الأنشطة التي تنفذها في مصر من أجل تعظيم المساهمة في التنمية لدعم القطاع الصناعي كي يصبح أكثر تنافسية ويخلق المزيد من المشروعات، وفرص العمالة والتركيز على الصعيد، بجانب تعظيم دور واستفادة القطاع الخاص

كم أن إجمالي الصرف السنوي المخصص للمشروعات يبلغ 5 ملايين دولار. إن حجم الميزانية التي خصصتها المنظمة للمشروعات التنموية المنفذة سجلت 30 مليون دولار، منذ بداية العمل في مصر منذ 20 عامًا بالتعاون مع عدد من الشركاء الرئيسيين مثل وزارات "الصناعة" و "البيئة" و"التنمية المحلية" و"التعاون الدولي والاستثمار".

تهتم المنظمة بالقطاعات الإستراتيجية التي تمتلك مصر فيها ميزة تنافسية ومن خلالها يمكن النمو بصورة كبيرة مثل الصناعات الزراعية والمنسوجات، فضلًا عن الاهتمام بالآثار البيئية للمشروعات الإنتاجية المختلفة من خلال تحسين كفاءة استخدام الموارد من مياه وطاقة، وكذلك الآثار الصحية والاقتصادية والخدمية والمجتمعية لها.

أبرز المشروعات التي تنفذها المنظمة فى مصر فى الوقت الحالى، ومن ضمنها تنمية للقطاعات الإستراتجية مثل التصنيع الزراعي ويشمل ذلك "سلاسل القيمة value chain" الحديث مع المزارعين عن كيفية تحسينهم إنتاجية المحاصيل والتكنولوجيا المستخدمة، وإضافة قيمة للمنتجات مع تنمية الصناعات القائمة عليها فيما بعد وتحسين الخدمات اللوجيستية وفرص النفاذ للأسواق.

نفذت المنظمة مشروع **محصول القطن** الإستراتيجي الذي يمتاز بأنه من أفضل نوعيات «الفايبر» فى العالم ولذا فهو مورد مهم لمصر.

- يتم العمل مع المؤسسات الرئيسية كوزارتى " الزراعة" و"الصناعة "ومعهد القطن والمجالس والغرف المعنية بصناعة المنسوجات والقطن بهدف زيادة جودة المحصول وجعله أكثر استدامة لأن زراعته تستهلك الكثير من المياه.
- العمل مع الفلاحين حول كيفية زراعة قطن طويل التيلة جيد باستهلاك أقل للمياه بمحافظات دمياط وكفر الشيخ، ليكون بمثابة نموذج عمل تجاري جديد علاوةً على التعاون مع مستثمرى القطاع الخاص المصنعين للقطن لاستيعاب إنتاج المزارعين بجانب إحضار بائعين كبار من جنسيات أخرى " " multinationalوشركات لديها ثقة واهتمام بالمنتج المصري.

- تعتزم منظمة اليونيدوتنفيذ مشروع إنتاج **مركزات ومعجون الطماطم و** رصد لها منحة إيطالية بقيمة 2 مليون يورو.
- يستهدف المشروع الاستفادة من الإمكانات والفرص المتاحة من محصول الطماطم و تحتل مصر المركز الخامس من حيث إنتاجه على مستوى العالم، لكن بالرغم من ذلك هناك إهدار كبير فى الإنتاج بنسبة 40% تتوزع فى عمليات ما بعد الحصاد والنقل واللوجيستيات؛ نتيجة اعتماد أساليب خاطئة فى الزراعة والحصاد.
- تستهدف تصنيعها بالسوق المحلية بدل الاعتماد على الاستيراد و الذي يحقق عوائد تجارية واقتصادية مختلفة مثل خلق فرص عمل وزيادة مهارات العاملين فى القطاع الصناعي.

المملكة العربية السعودية

5/10/2023 نظم المركز السعودي للاعتماد ورشة عمل، حول مؤشر البنية التحتية للجودة للتنمية المستدامة " QI4SD " والتابع لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية اليونيدو "UNEDO".

وجاء ذلك بحضور معالي محافظ الهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة الدكتور سعد بن عثمان القصبي، والمدير التنفيذي للمركز الدكتور عادل بن عبدالرحمن القعيّد، بمشاركة فاعلة من الخبراء والمهتمين من 8 جهات حكومية ذات العلاقة، وبمشاركة خبراء دوليين لمناقشة المؤشر.

وجرى خلال الورشة استعراض المؤشر الذي يهدف إلى وضع الأطر المحددة لتلخيص الوضع الراهن لجاهزية البنية التحتية للجودة الداعمة لأهداف التنمية المستدامة SDGs

كما تم التطرق لمكونات البنية التحتية للجودة التي يتم قياس مؤشراتها وهي؛ المواصفات والمقاييس والاعتماد وتقويم المطابقة والسياسات.

وشارك خبراء منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية اليونيدو "UNIDO " في شرح المنهجية وكيفية القياس عبر اتباع طرق علمية في جمع وتحليل البيانات ، فيما قدم ممثلي الجهات الحكومية مرئياتهم حول الوضع الراهن للبنية التحتية للجودة

والجدير بالذكر أن الاعتماد السعودي يستمر بالشراكة مع الجهات الحكومية ذات العلاقة على إقامة ورش عمل تخصصية سعيًا للارتقاء بالبنية التحتية للجودة في المملكة، ضمانًا للوصول إلى أعلى مستويات الجودة في المؤشرات الدولية.

QI4SD هو يوضح قيمة تحسين الجودة للتنمية المستدامة، وأهمية الاستثمار فيه.

يعد تحسين الجودة عامل تمكين مهمًا للتنمية المستدامة، ويهدف مؤشر QI4SD الى سد فجوة المعلومات من خلال كونه الأداة الأولى، التي تقيس بوضوح مدى ملاءمة تحسين الجودة للغرض في تحقيق التنمية المستدامة. علاوة على ذلك، فهو قياس شامل لتحسين الجودة في حد ذاته. ستكون المعلومات المتعلقة بملاءمة تحسين الجودة لتلبية احتياجات التنمية المستدامة بمثابة مدخلات مفيدة لدعم عمليات السياسات وخطط التنفيذ الوطنية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، فضلاً عن تنسيق برامج التعاون الفني.

البنية التحتية للجودة ((QIهي مفهوم متعدد الأبعاد ويتضمن عدة أبعاد (المعايير والاعتماد وتقييم المطابقة ومراقبة السوق والمقاييس والسياسات). ويهدف مؤشر QI4SDإلى قياس تحسين الجودة باستخدام مؤشرات لخمسة[1] من هذه الأبعاد، والتي يتم تجميعها في مؤشر مركب، أي درجة مجمعة واحدة، لكل بلد. علاوة على ذلك، يعطي مؤشر QI4SD درجات لكل من الركائز الثلاث الرئيسية للتنمية المستدامة: الناس والكوكب والازدهار. تهدف هذه النتائج إلى قياس مساهمة واستعداد الدولة لمعالجة التنمية المستدامة في هذه الركائز المحددة. يوضح الشكل 1 الإطار المفاهيمي لمؤش

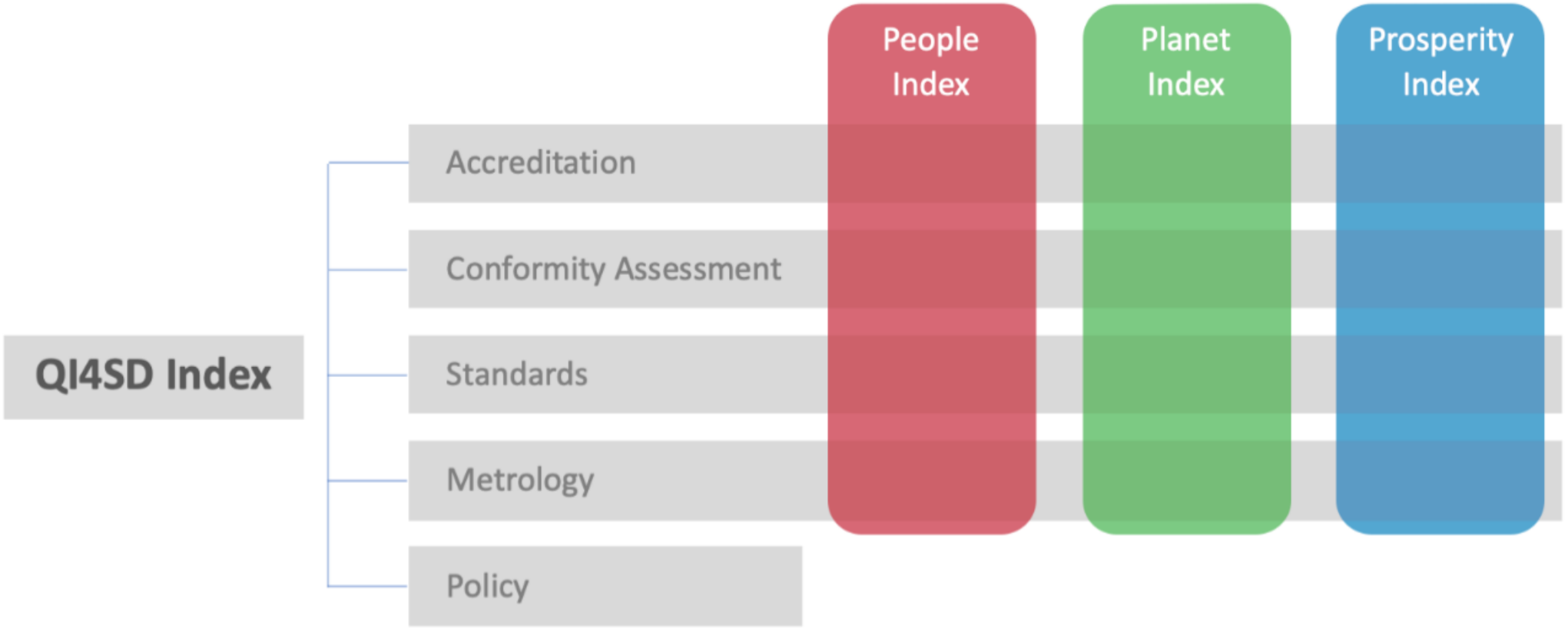

الشكل 1. الإطار المفاهيمي لمؤشر QI4SD

تم اختيار المؤشرات لكل بعد بعد مراجعة الأدبيات وجولات المناقشة مع المنظمات الشريكة في INetQI. تم بعد ذلك جمع البيانات حيثما أمكن ذلك، عادةً من خلال مؤسسات INetQI، نظرًا لعدم وجود إحصاءات مركزية حول تحسين الجودة. وتم فحص المؤشرات بشكل أكبر بناءً على معايير تشمل الملاءمة، والقيمة المضافة، وتوافر البيانات، وغيرها. تم جمع البيانات الخاصة ببُعد السياسات باستخدام مسح مخصص لسياسة الجودة أطلقته المنظمة الدولية للمعايير ((ISO في عام 2021.

تم تجميع المؤشرات النهائية الناتجة في مؤشر QI4SD باتباع أحدث منهجية المؤشرات المركبة، بما في ذلك معالجة البيانات وتطبيعها وتجميعها. والنتيجة هي قائمة تضم 36 مؤشرًا تغطي 137 دولة حول العالم. يتم إدراج المؤشرات الموجودة في الإطار في الجدول 1. ولكل بلد، بصرف النظر عن بيانات المؤشرات، هناك درجات لكل بعد من أبعاد تحسين الجودة، بالإضافة إلى درجة إجمالية للمؤشر. بالإضافة إلى ذلك، تحصل كل دولة على درجة تمثل حالة تحسين الجودة في ركائز الأشخاص والكوكب والازدهار، وذلك باستخدام البيانات المتعلقة بالقضايا الاجتماعية والبيئية والاقتصادية على التوالي. يتم حساب هذه الدرجات باستخدام مجموعة فرعية من المؤشرات في أبعاد المعايير والاعتماد وتقييم المطابقة والمقاييس، لأنه لم تتوفر بيانات مفصلة بما فيه الكفاية في بُعد السياسة.

أصدرت اليونيدو بالتعاون مع مركز تحديث الصناعة التابع لوزارة التجارة والصناعة، تقرير مؤشر قياس أثر جائحة كورونا على أداء القطاع الصناعي في مصر.

تم إعداد المؤشر من خلال مسح 1300 منشأة صناعية (كبيرة ومتوسطة وصغيرة) حول تأثير الأزمة على أدائها. كما تناول المؤشر الإجراءات التي اتخذتها الحكومة وانعكاساتها الإيجابية على أداء القطاع. وقد تضمن التقرير التوصيات الصادرة عن المجتمع الصناعي لتعزيز أداء القطاع خلال الفترة المقبلة. شمل المسح قطاعات الصناعات الكيماوية والغذائية والزراعية والهندسية والمنسوجات والأثاث والتعبئة والصناعات الجلدية.

التأثير السلبي للجائحة على القطاع الصناعي،

- سجل مؤشرأداء القطاع الصناعي انخفاضاً عند 0.413 منذ اندلاع الجائحة.
- وقد أظهرت النتائج تراجع أداء غالبية شركات القطاع الصناعي في المبيعات والتصدير عند 0.26 ، العمالة عند 0.28 ، التمويل والتدفقات النقدية عند 0.30 ، الإنتاج وسلاسل التوريد عند 0.31 ، والقدرة على دفع الضرائب عند 0.37.
- تأثرت الشركات الصغيرة بشكل أكبر حيث بلغ مؤشر أدائها 0.39، تليها الشركات المتوسطة 0.42، والشركات الكبيرة 0.43

الأثر الإيجابى للجائحة

- سجل المؤشر الفرعي لتكنولوجيا الاتصالات قيمة 0.75 ، حيث اتجهت العديد من الشركات إلى استخدام التطبيقات التكنولوجية لإدارة أعمالها والاحتفاظ بعملائها.
- سجل المؤشر الفرعي لإدارة الأزمة والاستجابة للجائحة قيمة 0.70 ، مما يشير إلى قيام عدد كبير من المنشأت الصناعية إلى تطبيق الإجراءات الاحترازية والتدابير الوقائية للحد من تفشي المرض داخل اماكن الإنتاج الخاصة بها. وقد شمل ذلك إجراءات التباعد الاجتماعي وارتداء أقنعة الوجه والعمل من المنزل وفحص الموظفين وإجراءات التعقيم الدوري.

وقد تطرق المؤشر إلى قياس انطباع الشركات الصناعية حول الإجراءات الحكومية التي تم اتخاذها لتخفيف الأثر الاقتصادي للأزمة.

وأظهرت النتائج أن القرارات المتعلقة بتأجيل سداد الاستحقاقات الائتمانية دون أي غرامات أو رسوم إضافية، وتخفيض أسعار الكهرباء، وتمديد التراخيص والسجلات الصناعية منتهية الصلاحية، وتأجيل سداد الضرائب العقارية كان لها أثر إيجابي على أداء الشركات.

تسليط الضوء على حزمة من السياسات والبرامج الفنية المقترحة من قبل المجتمع الصناعي شملت:

- القوى العاملة: إنشاء صندوق تأمين لخدمة العمالة الموسمية والمؤقتة أثناء فترة الأزمة؛ تيسير خطوط نقل جماعي لخدمة تنقل العمالة إلى كافة المناطق الصناعية.
- التمويل: استمرار مبادرة البنك المركزي لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتشمل أكبر عدد من القطاعات التصنيعية؛ النظر في تأجيل أو إعادة جدولة قروض الشركات الصناعية بأسعار فائدة منخفضة؛ صرف جميع مستحقات دعم الصادرات وتسريع إجراءات السداد.

سلاسل التوريد والإنتاج: توجيه جهود أجهزة الدولة المعنية بترويج الاستثمار لاستهداف جذب استثمارات محلية وعالمية في مجال تصنيع الخامات المستوردة لتلافي حدوث عجز في سلاسل التوريد للصناعات الرئيسية؛ تقديم برامج دعم فني تعمل علي تيسير علاقات وتعاقدات الإمداد والتوريد بين الشركات الصناعية من خلال أنظمة الربط الإلكتروني وإتاحة البيانات والمعلومات وأنشطة توفيق الأعمال.

الضرائب: خفض أو تقسيط المستحقات الضريبية على القطاع الصناعي عن فترة الأزمة.

تكنولوجيا الاتصالات: تعزيز التحول الرقمي وميكنة الخدمات العامة ؛ تطوير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات في كافة المناطق الصناعية.

المبيعات والتصدير: التأكد من تطبيق الإجراءات الخاصة بتفضيل المنتج المحلي في المشتريات الحكومية والمشروعات القومية من أجل زيادة المبيعات للشركات المحلية والوطنية؛ تكثيف دور السفارات المصرية بالخارج ومكاتب التمثيل التجاري لترويج للمنتجات المصرية خاصة في الأسواق الأفريقية والناشئة.

سياسات وآليات إدارة الأزمة: توفير خط ساخن للرد على استفسارات المصانع بشأن الاجراءات الاحترازية داخل المصانع الخاصة بكوفيد-19؛ توفير عيادة متنقلة وقريبة من المناطق الصناعية للكشف الدوري على العمال؛ توفير المطهرات والأدوات الوقائية من خلال منافذ بيع داخل المناطق الصناعية وبأسعار مناسبة.

درسة مؤشر اليونيدو

https://www.unido.org/sites/default/files/files/2020-10/Industrial_Performance_Index_Egypt_COVID19.pdf

التقرير السنوي لليونيدو

https://www.unido.org/sites/default/files/unido-publications/2023-02/UNIDO_AR2021_AR.pdf